سياسة الوالي مدحت باشا تجاه لواء المنتفق
١٨٦٩ – ١٨٧٢

المدرس الدكتور صالح عبدالعالي خليف

وزارة التربية – المديرية العامة لتربية ذي قار

البريد الإلكتروني Email : salhalhtat@gmail.com

الكلمات المفتاحية: مدحت باشا ، المنتفق ، الناصرية ، السياسة العثمانية ، نظام الأراضي .

كيفية اقتباس البحث

خليف، صالح عبدالعالي ، سياسة الوالي مدحت باشا تجاه لواء المنتفق١٨٦٩ – ١٨٧٢ ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Governor Midhat Pasha's policy towards the Muntafiq Brigade 1869-1872

Instructor is Dr-Saleh Abdulaali Khuleif
General Directorate of Education in Dhi Qar- Ministry of Education

Keywords : Medhat Basha, Muntafik, Nasseriyah, Ottoman politics, Land system

How To Cite This Article
Khuleif, Saleh Abdulaali , Governor Midhat Pasha's policy towards the Muntafiq Brigade 1869-1872,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2026,Volume:16,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

In spite of Medhat's Basha short reign, but it had gained an important effect in Iraqi modern history. This importance reincarnated into his arrival to reign Iraq in 1869. He paid agreat attention to achieve his new policy generally in Iraq and in Al-Muntafik Brigade specifically. So, this type of policy had created future effects and consequences which reflected on the social and economic domains. These reforms made Medhat Basha agreat reformer and a pioneer as well. Therefore, these changes enabled him to create a distinctive change in the core of Iraqi society when land law had been applied in 1858 where some of its clauses included domiciliation of tribes on land. Moreover, it was clear that Medhat Basha was zealous to bulid new metropolis that assured and reflected his effective policy to bring Ottomanism citizenship instead of tribal loyality as it was with the establishment of Nasseriyha city. It was considered one of the first urban centers built by the Ottoman government in Iraq and was considered the fruit of the efforts of Governor Midhat Pasha.

In addition, the personality of Sheikh Nasser Pasha Al-Saadoun emerged as a prominent and powerful figure in the Muntafiq Brigade, as he combined the title of Sheikh of Muntafiq and the title of Mutasarrif, and became the striking hand of the Ottoman government in southern Iraq, and an implementer of its policy and desires in the region, in addition to his major role in carrying out many service works for the Muntafiq Brigade, and the great services provided to the Ottoman government.

الملخص

على الرغم من ان مدة حكم مدحت باشا كانت قصيرة، الاّ أنها اكتسبت أهمية كبيرة في تأريخ العراق الحديث وقد تجلى ذلك واضحاً منذ وصوله الى حكم العراق عام ١٨٦٩ ، فقد أبدى اهتماماً كبيراً في تطبيق سياسته الجديدة في عموم العراق بشكل عام، وفي لواء المنتفق بشكل خاص، إذ كان لهذه السياسة تأثيراتها المستقبلية انعكست على الواقع الإجتماعي والإقتصادي جعلته يقف في مقدمة المصلحين العظام ، وتمكنه من إحداث نقلة نوعية في بنية المجتمع العراقي بتطبيقه قانون الأرض لعام ١٨٥٨ المتضمنة بعض بنوده توطين العشائر على الأرض، وعزمه الواضح على بناء حاضرة جديدة تأكد سياسته الهادفة الى احلال المواطنة العثمانية محل الولاء القبلي، كما هو الحال في تأسيس مدينة الناصرية، التي عدت من أوائل المراكز الحضرية التي شيدتها الحكومة العثمانية في العراق وعدّها ثمرة لجهود الوالي مدحت باشا، الى جانب ذلك برزت شخصية الشيخ ناصر باشا السعدون بوصفه شخصية بارزة وقوية في لواء المنتفق إذ جمع بين لقب شيخ المنتفق، ولقب المتصرف، وأصبح اليد الضاربة للحكومة العثمانية في جنوبي العراق، ومنفذاً لسياستها ورغباتها في المنطقة ، فضلاً عن دوره الكبير في القيام بالكثير من الأعمال الخدمية للواء المنتفق، والخدمات الجليلة للحكومة العثمانية .

المقدمة

أبدت سياسة الوالي مدحت باشا اهتماماً ملحوظاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بإمارة المنتفق وخاصة في مسألة قانون الأراضي وما ترتب على ذلك من مشاكل واضطرابات اجتماعية وصراعات قبلية بين قبائل هذا اللواء أدت الى ارباك الإدارة الحكومية فيه ، إذ ان أغلب أراضي المنتفق يمتلكها أفراد لا علاقة لهم بالأرض ، وجاء هذا القانون ليشكل الأداة الرئيسية التي حاك من خلالها مدحت باشا نسيج العلاقات الإجتماعية والإقتصادية في اللواء . لم يكن الهدف المعلن لهذا القانون مجرد تنظيم الملكية العقارية وزيادة الإيرادات الضريبية فحسب

، بل كان في جوهره مشروعاً سياسياً واجتماعياً عميقاً يهدف الى تفكيك البنية التقليدية القائمة على النفوذ القبلي والولاءات العشائرية ، واستبدالها ببنية جديدة تقوم على الولاء المباشر للدولة.

إن هذه السياسة التي انتهجها الوالي مدحت باشا في المنتفق كانت مختلفة عن بقية المناطق الأخرى، بينما كانت في بقية المناطق تؤدي الى منح الأراضي الأميرية للمزارعين ففي المنتفق منحت لأسرة آل السعدون قطعاً كبيرة من الأراضي، وهذا ما دعا له مدحت باشا خلال تأسيس متصرفية جديدة بإسم متصرفية المنتفق تكون برئاسة أمير المنتفق ناصر السعدون وجعلها متصرفية بدلاً من سوق الشيوخ وهو المقر السابق، وتسميتها (الناصرية) تيمناً بإسم ناصر السعدون.

ولأهمية الموضوع : وقع الإختيار عليه، لمعرفة آثار السياسة العثمانية تجاه لواء المنتفق عند مجيء مدحت باشا الى حكم العراق وموقف عشائر المنتفق إزاء سياسة التفويض التي أطلقها ولما لها من نتائج اجتماعية واقتصادية عميقة، لكونها مسّت جوهر العلاقة بين الفلاحين ومالكي الأراضي من آل السعدون من جهة، ومن جهة أخرى أدت الى خلق طبقة متميزة عرفت فيما بعد بالإقطاعيين من العشائر الأخرى.

اقتضت خطة البحث أن يقسم الى ثلاثة مباحث: تناولت في المبحث الأول مدخل تمهيدي سلط فيه الضوء على سياسة بعض الولاة الذين سبقوا مجيء الوالي مدحت باشا الى الحكم، أمثال الوالي نامق باشا والسياسة التي انتهجها تجاه إمارة المنتفق ومحاولته الحد من نشاط العشائر الثائرة، وأوضحت في المبحث الثاني قانون تفويض الأراضي أهم الأنظمة التي أصدرتها الحكومة العثمانية التي تخص نظام الطابو الذي أعلن بموجبه تفويض الأراضي الزراعية الى شيوخ العشائر وفقاً لاعتبارات سياسية وما تمخض عنها من نتائج إيجابية وسلبية انعكست بشكل واضح على الواقع في لواء المنتفق، بينما تطرق المبحث الثالث الى تأسيس مدينة الناصرية التي تحمل في طياتها الكثير من الأسباب والدوافع الغرض منها إحكام سياسة الوالي مدحت باشا في المنتفق .

المبحث الأول

مدخل تمهيدي

اتجهت سياسة الدولة العثمانية قائمة على أساس اضعاف الأحلاف العشائرية، وقد بدأت هذه السياسة تأخذ مجراها في تحالف المنتفق[١] منذ نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث تمكن العثمانيون من إحكام قبضتهم على عموم منطقة المنتفق، من خلال استخدامهم

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦ / العدد ٤

أسلوب التغيير المتعاقب للشيوخ وإثارة الخلافات فيما بينهم مستغلة الظروف الداخلية القلقة والمضطربة في المنتفق في اضعاف الإمارة ، فقد انقسم شيوخ العشائر الكبرى بعضهم على بعض وكل واحد منهم يرى نفسه الجدير بمشيخة المنتفق[٢]. وعند مجيء الوالي نامق باشا (١٨٦١-١٨٦٧)[٣] الذي انتهج سياسة جديدة تجاه إمارة المنتفق بعد أن أقنع الشيخ منصور بإلغاء المشيخة وإبدالها بمنصب حكومي وتعيينه (قائممقام) على المنتفق ومنحه رتبة (مدير الأسطبل العامر) وهي رتبة عسكرية ومنحه لقب (بك) [٤]، كما تم تعيين سليمان فائق[٥] معاوناً له ومحاسباً لأن منصور بك لم يكن لديه علم بأصول الإدارة ولا الأمور السياسية[٦].

انعكست سياسة نامق باشا هذه تجاه المنتفق بأنها قوضت تقاليد عربية إمتدت جذورها في عصور سحيقة[٧]، وقد جوبهت بردود فعل عنيفة من مؤيدي النهج القديم، ويبدو أن شيوخ العشائر لاحظوا فيها استلاب لإستقلالهم الذي احتفظوا به مدة طويلة، فلم يتحملوا إلغاء المشيخة ووجود سليمان فائق ممثل العثمانيين الى جانب شيخهم يعمل على تنفيذ مخططهم[٨]، سيما وأن أبناء المنتفق لم يهن عليهم أن يكون حاكمهم أو أميرهم موظفاً لدى الحكومة العثمانية، فضلاً عن العداء الشديد الذي كان قائماً منذ أمد بعيد بينهما، وعلى أثر ذلك تزعم الشيخ ناصر شقيق الشيخ منصور حركة تمرد قادها بنفسه[٩]، حيث كادت أن تؤدي الى قتل سليمان فائق الذين عدّوه أساس الفتنة وكل ما يجري بالخفاء من قبله[١٠] ولولا تدخل منصور بك الذي رأى أن سليمان فائق نزيله وحتيفه فلا يمكن تسليمه بعد مطالبتهم به، وان هذا الأمر يخل بشرفه وناموسه وهو غير ما أعتادت عليه العرب لضيوفها[١١].

الى جانب ذلك أن منصور بك كانت تربطه بسليمان فائق معرفة وصداقة قديمة، وعلى هذا الأساس أبلغهم قائلاً : (أني لم أقتل مع سليمان فائق أنا وسائر أولادي وأقاربي وحاشيتي لا أسلم ضيفي لكم لتقتلوه وهذا جواب قطعي ولا أتخلف عنه أبداً فليكن معلومكم أيها الظلمة) [١٢].

ويبدو أن موقف منصور بك هذا قد دفعهم عن التفكير في قتل سليمان فائق لأنه سيضعهم حسب اعتقادهم بين المطرقة والسندان مطرقة منصور بك وسندان الحكومة العثمانية، وبالمقابل أنهم لم يرضوا بتحويل أمارة المنتفق ومركزها سوق الشيوخ الى قائممقامية[١٣]، ولهذا أعلنوا عصيانهم وتمردهم على الحكومة العثمانية وهاجموا البواخر العثمانية التي كانت تحمل القمح الى جدة عام ١٨٦٣، وقاموا أيضاً بقطع خطوط التلغراف بين بغداد والحلة، كما أنهم أهانوا المساعد لسليمان فائق وأبقوه مدة ثلاثة أشهر في بيته لا يستطيع الخروج[١٤].

بعد ازدياد سلسلة الأحداث الدامية التي شهدتها أمارة المنتفق توصل نامق باشا خلال عقده اجتماع مع المجلس الكبير في بغداد في آب عام ١٨٦٣ الى إلغاء القائممقامية والرجوع الى

طريقة الإلتزام[١٥] وعزل منصور بك وإسناد الأمارة الى فهد بن علي الثامر (١٨٦٣-١٨٦٦)، غير أن هذا الأمر قد أثار ناصر السعدون وعلى ما يبدو أنه كان طامعاً في أمارة المنتفق، ولهذا استمرت حالات العصيان والأدهى من ذلك انضمام منصور بك الى أخيه ناصر السعدون، وقيامهما بتحشيد قوة ضد الأمير الجديد، حيث دارت بينهما معركة قرب (الطينية) التي انهزم فيها الأخوين أمام قوات الأمير الجديد[١٦].

وفي هذه الأثناء قام الوالي نامق باشا بإرسال حملة عسكرية في السنة ذاتها بقيادة حافظ باشا رئيس أركان الفيلق السادس للتنكيل بالأهالي وتشتيت قواهم، فاستطاع الأخير من دحرهم وقتل منهم أعداداً كثيرةً، وتم أسر ناصر السعدون الذي جيء به الى بغداد وفرضت عليه الإقامة الجبرية ، بينما لاذ منصور بك بالفرار الى البادية وبقي فيها لمدة سنة كاملة، ثم رأى بعد ذلك أن هذه الحالة لا تطاق، ولذا كتب الى سليمان فائق الذي تولى منصب قائممقامية البصرة طالباً منه التوسط لدى نامق باشا والي بغداد لطلب العفو منه[١٧].

ومن جانبه أرسل سليمان فائق برقية الى والي بغداد ليخبره بموافقة منصور بك على الدخالة التي تعني التفاوض أو تقديم الولاء ، وطلب منه الحضور الى بغداد والمثول بين يديه ، فتوجه منصور بك الى بغداد في أيلول عام ١٨٦٤ ودخل على الوالي نامق باشا الذي قبل دخالته وعفا عنه[١٨].

وفي عام ١٨٦٦ أحيلت أمارة المنتفق الى ناصر السعدون ببدل سنوي قدره ٣٦٠٠ كيس[١٩] سنوياً، نتيجة زيادة قدرها ٢٢٠٠ كيس سنوياً على العقد المبرم مع فهد بن علي عام ١٨٦٣ مما حمل الفلاحين أعباءً ثقيلة، لأن الملتزمين كانوا يرفعون من قيمة المطلوبات من الفلاحين حتى يستطيعوا الوفاء بالتزاماتهم، وزاد من هذه الأعباء أن الوالي نامق باشا تمسك بأن يرفع بدل الإلتزام كله نقداً، وكان من قبل يدفع نصفه عيناً والنصف الآخر نقداً[٢٠].

وبعد تسلم ناصر باشا أمارة المنتفق قام بمفاوضة الحكومة العثمانية التي ضمنته خراج المنتفق بمبلغ ٤,٣٣٨,٨٧٥ قرشاً أي ما يعادل ٤٨٠٠٠ ليرة ذهب يدفع سنوياً لخزينة الحكومة في بغداد، مع ضمان المشيخة ، ومن بينها المقاطعات الزراعية في أمارة المنتفق[٢١].

بعدها أنتدب تقي الدين باشا (١٨٦٧-١٨٦٩) والي العراق، فصار إسقاط أمارة المنتفق هدفه الأول، ففي عهده كان آل السعدون يرفعون من قيمة المفروض على كل فرد، ولهذا أضطر عدد كبير من الزراع الى هجر ديرته الى مناطق شتى، وفي هذه الأثناء أصبح من الصعب على شيخ المنتفق أن يعتز بإستقلاله الذاتي، وأن يظل مسيطراً على عدد من العشائر التي كانت خاضعة له[٢٢]. وعلى هذا الأساس شعرت الحكومة العثمانية في هذه المرحلة عدم قدرتها على

تحقيق ما كانت ترنوا اليه في العراق بما في ذلك القضاء على أمارة المنتفق، وعليه إنتدبت مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) [٢٣] لولاية العراق فدخلت أمارة المنتفق في مرحلة جديدة من حكم هذا الوالي الذي سيسلط الضوء عليه.

المبحث الثاني

قانون تفويض الأراضي

عدّت الدولة العثمانية قبل عام ١٨٣٩ جميع الأراضي الواقعة تحت سلطانها ملكاً لها أي (أراضٍ أميرية)، غير أن حقوق الدولة ووظائفها كان في الواقع تنتمي الى بعض الأشخاص والتي تسمى بـ (الإقطاعات)، وعليه سمحت الدولة لهم بجمع الضرائب والإحتفاظ بها مقابل تعهدهم بتجنيد الأفراد للخدمة العسكرية في الجيش العثماني[٢٤]، إذ ارتبطت تشكيلاته العسكرية لدى العثمانيين إرتباطاً وثيقاً بإدارة الأراضي التي كانت هي المسؤولة عن تزويد التشكيلات العسكرية بقواتها المادية والمعنوية، لهذا كانت كل إيالة[٢٥] مسؤولة عن الشؤون العسكرية فيها، وبدورها كانت تقسم على ثلاثة أنواع ، وهي : (خاص ، وتيمار ، وزعامت) [٢٦].

ونتيجة لتلك الإدارة التي قامت بها الدولة العثمانية للأراضي بهذه الطريقة الى ظهور ما يعرف بالملتزمين، الذين كانوا يلتزمون قسماً من الأراضي لجمع الضرائب من الفلاحين بعد تعهدهم بدفع نسب من الأموال للإقطاعي، واستمر العمل بالإلتزام الى أن جاء قانون عام ١٨٣٩ (خط شريف كولخانه) [٢٧]، وعلى أثره تم الإعلان عن إلغاء الإلتزام واستبدال جباية الضرائب بواسطة موظفين نظاميين يتولون عملية جبايتها، بعدها تبع هذا القانون قانون الأراضي في ٢١ نيسان ١٨٥٨[٢٨]، الذي نص على وضع أحكاماً ثابتة للأراضي، وبمقتضى أحكام هذا القانون فقد أثبت مع الأيام أنه لم يحل دون نشوء طبقة جديدة من الإقطاعيين من أصحاب الأراضي الأميرية الواسعة[٢٩]، لكنه يمكن أن يطلق عليه بداية العمل الذي قامت به الدولة العثمانية لإرساء قواعد الإقطاع بشكله الجديد، الذي يتناسب مع الحفاظ على كيان الدولة العثمانية وتأمين حكم سلاطينها، كما يمكن أن يطلق عليه أنه أول تشريع تولى تنظيم أحكام الأراضي وبداية تسجيلها في سجلات خاصة منتظمة في وقت لم يكن في العراق أراضي مملوكة بالمعنى الدقيق للملكية وإن وجدت فلم تكن هناك أهمية لها[٣٠].

ومن خلال هذا القانون المذكور أعلاه منحت الدولة العثمانية سندات تثبت حق التصرف فيها والرسوم التي تترتب على اصدار هذه السندات التي عرفت فيما بعد بـ (سندات الطابو). وتمنح هذه السندات من قبل دائرة الدفتر الخاقاني في اسطنبول الى المتصرفين في الولايات كافة

بوساطة مأموري المال في هذه الولايات، وهم الدفتردار في الولاية، والمحاسب في السنجق، ومدير المال في القضاء[٣١].

قسم قانون الأرض العثماني الأراضي الى خمس فئات هي: [٣٢]

١- **الأراضي المملوكة** : وهي الأراضي التي يكون فيها حق التملك مطلقاً ويخضع هذا الصنف من الأراضي لإحكام القوانين الشرعية ، لا لأحكام القوانين المدنية.

٢-**الأراضي الأميرية** : وفي هذه الأراضي تكون الملكية المطلقة بيد الدولة ، أما حق التصرف فبيد الفرد، وهذه الفئة من ملكية الأرض يمثل نوعاً من إجازة الأرض الموروثة تؤجر الدولة بعض أراضيها للأفراد.

٣-**الأراضي الموقوفة** : وهي مخصصة لتحقيق الأغراض الدينية.

٤- **الأراضي المتروكة** : وهي المخصصة لبعض الأغراض العامة مثل الأنهر والطرق والمراعي.

٥-**الأراضي الموات** : وهي الأرض التي لا تصلح للزراعة.

وفي ١٣ كانون الثاني ١٨٥٩ تم إصدار نظام الطابو الذي أعلن بموجبه تفويض الأراضي الزراعية ببدل الى الأشخاص المتصرفين فيها مع بقاء الرقبة لبيت المال، كما نص على عدم الإعتراف بأي سند آخر يثبت حق التصرف بالأراضي الزراعية، وإبطال أي تعامل يقع خارج دائرة الدفتر الخاقاني[٣٣]، الاّ أنه لم يكتب له النجاح ، لأنها لم تصدر عن كشف موقعي يحدد أبعادها كما كانت تفتقد الى الخرائط الأصولية التي تحدد موقع الأرض بصورة مضبوطة ، لذا فإن سندات الطابو هذه لا تخلو من التزوير والتلاعب بسبب الفساد بين موظفي الإدارة[٣٤].

ولمواجهة حالة التدهور والمشاكل التي ظهرت من هذه القوانين تم إصدار قانون الولايات عام ١٨٦٤ الذي تضمن عملية اشتراك الأهالي في ادارة أمور البلاد في سبيل ربط الإدارات الفرعية بمركز الولاية، وربط الولاية كلها ربطاً منظماً بالحكومة المركزية في الإستانة[٣٥].

اتبعت الدولة العثمانية في تطبيقها القوانين والتشريعات الخاصة بالأراضي وفقاً لإعتبارات سياسية قائمة على أساس نشر الإنقسامات بين العشائر وشيوخها، وبالتالي اضعاف القبيلة والسيطرة عليها، إضافة الى سياسة التلاعب بملكية الأراضي الزراعية التي أصبحت تحت سيطرة الدولة بموجب قانون استملاك الأراضي، لذا وقف النظام العشائري عقبة أمام السلطات العثمانية لغرض سيطرتهم الكاملة على الأراضي العراقية وتسهيل عملية جمع الضرائب وتأمين طرق التجارة، ووضع هذه العشائر تحت السيطرة، لذلك اعتمدت الدولة العثمانية في تعاملها مع العشائر سياسة من شأنها تفكيك النظام العشائري للحد من نفوذ شيوخها، فقد كانت السلطات

العثمانية تلجأ دوماً الى استخدام القوة والقسوة عن طريق الحملات العسكرية لمعاقبة العشائر الثائرة ضدها والممتنعة عن دفع الضرائب[٣٦]. فقد فوضت السلطات العثمانية أحد كبار شيوخ العشائر من الموالين لها بشكل واضح، بعد منحه دعم الحاميات العثمانية مهمة جمع الضرائب من العشائر القريبة منه، وهؤلاء بدورهم يجمعون مبالغ كبيرة من المال أضعاف المبلغ المطلوب، مما يتسبب بالغالب بقيام انتفاضات عشائرية دامية ضد الحكومة . غير أن هذه السياسات التي اتبعها العثمانيون تجاه العشائر أسهمت الى حدٍ كبير في تقوية العصبية العشائرية والتلاحم بين العشائر من أجل مواجهة التحديات المحدقة بهم[٣٧].

دفعت هذه الحملات العسكرية الفاشلة باستخدامها القوة لحل مشكلة الحركات العشائرية الوالي مدحت باشا لإتباع أساليب جديدة من أجل العمل على استقرار العشائر العراقية، واخضاعها للسلطة المركزية عن طريق تطبيق قانون الأراضي العثماني الصادر عام ١٨٥٨ وقانون الطابو الصادر عام ١٨٥٩، فكانت طبيعة التعامل مع الأراضي الزراعية قبل صدور قانون تفويض الأراضي في العراق بأن الشيخ من آل السعدون كان يوزع الأرض بين أفراد عشيرته بشكل حصص متساوية، وأن هذا التقسيم لم يكن عادلاً بشكل دائم، حيث وجود أبناء الشيخ أو خاصته المقربين منه أو المنح، وهذا الأمر يدعو الشيخ لشمول أغلبية عشائره بزراعة الأرض[٣٨]، ولهذا تعد (الديرة) ملكاً للقبيلة كلها، وليس ملكاً فردياً للشيخ أو عائلته وموضوع استغلالها عائد للفائدة المتأتية من زراعتها على وفق خصوبتها ونظام الري فيها[٣٩]، ولهذا كان اهتمام مدحت باشا بمسألة الأرض وزراعتها كبيراً بوصفها الحل المناسب لمشكلة العشائر المتنقلة وتمردها، لذلك أراد تطبيق سياسته الجديدة في عموم العراق في ما يخص الأراضي التي تهدف الى تصفية النظام القبلي والعشائري ووضع ملاك الأراضي وزراعتها تحت نظر ويد الدولة، ويعد هذا الأمر هو أحد الوجوه السياسية للسيطرة المركزية التي سعت الدولة العثمانية الى تنفيذها في المنتفق[٤٠].

فضلاً عن ذلك كان الهدف الآخر من تفويض الأراضي تمثل بفرض الضرائب على الإنتاج وعلى كل جزء من الأراضي الزراعية لجلب أكبر ايراد للخزينة ولتحقيق نوع من التطور الأقتصادي ، وتنظيم عائدية الأراضي والقضاء على الفوضى السائدة في ملكية الأرض[٤١].

رأى بعض الباحثين حول تطبيق هذه السياسة أن تطبيقها صحيحاً وأن المتصرفين الفعليين في أرض المنتفق عندما وضعها مدحت باشا بالمزايدة لم يكونوا معروفين بالضبط ، لأن القبائل الموجودة في ذلك الوقت لم تكن مستقرة في مكان واحد ، بل كانت تتنقل من مكان لآخر فلا

يصح عدّها سلالة مالكة للأرض ، ولاشك أن الأراضي أميرية صرفة ولا شائبة في وصفها بالمزايدة[٤٢].

بينما يرى آخرون إن تطبيق هذه السياسة على أرض المنتفق لم يجر بصورة صحيحة ؛ لأنه لا يصح أن نفترض انقراض أنساب المتصرفين بالأرض مع انهم كانوا يسكنونها ويتصرفون بها عندما فوضتها الحكومة لمن تقدم لشرائها وأن الحكومة لم تراع حقوق العشائر فيها على الرغم من تصرفهم بها منذ عشرات السنين[٤٣].

من هنا يمكن القول إن سياسة مدحت باشا كانت قائمة على أساس تفتيت أراضي اللواء الى قطع صغيرة وبيعها ببدل زهيد ولم يكن البيع نقداً فحسب، بل تم اللجوء الى التقسيط الميسر على مدد زمنية طويلة ، وعليه يمكن تخصيص الأراضي الأميرية لزراعتها، وبعدها أعطاؤها مصلحة خاصة راسخة فيها فيربطهم بالأرض ربطاً أوثق، ويهيء الظروف للزراعة، وأن يغري القبائل (شبه الرحالة) بالإستيطان الدائم ويجعلهم أكثر طواعية لسيطرة الحكومة[٤٤].

وبناءً على ذلك كتب مدحت باشا الى الباب العالي ((أن أهل كل بلد هم أصحابه ومالكو خيراته وعليهم يتوقف عمرانها فحرمانهم حقهم في الملكية والأراضي يعني أنهم غرباء عنها لا يمتون لها بصلة، فلا ينتظر أن يقوموا بإعمارها وأن ذلك ليتنافى مع أبسط القوانين الطبيعية وحقوق التصرف المقدسة)) [٤٥]. مقترحاً تفويض الأراضي الأميرية وتمليكها للفلاحين من خلال الطابو ، فوافق الباب العالي على ذلك وأصدر الأوامر بتطبيقه ، وبطبيعة الحال شرع مدحت باشا بتقسيم الأراضي الزراعية الى ثلاث أنواع ، المطرية التي تسقى بمياه الأمطار والأراضي التي تسقى سيحاً من مياه الأنهار والجداول، والأراضي التي تسقى بالكرود[٤٦] وحدد لكل من هذه الأراضي ثمناً معيناً يدفع بأقساط قليلة وسهلة الدفع لمدة طويلة واستثنى الأراضي البعيدة عن العمران عن ثمن البدل، مما شجع عدد كبير من أبناء القبائل على تفويضها ، مما ساعد ذلك على استقرار عدد كبير من أبناء العشائر[٤٧].

ونتيجة لذلك أخذ مدحت باشا يسير بخطى سريعة بتطبيق سياسته من خلال نظام الطابو، فبدأت الحكومة العثمانية تفرض سيطرتها الفعالة والواضحة على ديار المنتفق من خلال إعلانها أن كافة الأراضي التي تستغلها أو تشغلها العشائر تعد أراضٍ حكومية، ولابد من المبادرة من قبل شيوخ العشائر الى شراء الأراضي التي يستغلها أبناء عشائرهم من دوائر الطابو فيما لو أرادوا أن تصبح تلك الأراضي ملكاً لهم، فأمتثل شيوخ السعدون لهذه المبادرة مسرعين بشراء سندات الطابو أي الأراضي والمقاطعات وهي غير واضحة المعالم تقع في مناطقهم العشائرية وبأسعار رمزية، وبهذا الإجراء إنقلب الشيوخ الى أصحاب أراضي، في الوقت الذي أصبح وضع أبناء العشائر

من أصحاب الأراضي الفعليين مجرد مستأجرين لها وهذا بطبيعة الحال تغير في واقعهم الفعلي، لذلك باتت مقاطعات أراضي المنتفق مقسمة بين الدولة وشيوخ آل السعدون وأفراد آخرين(٤٨).

ويظهر من هذا الوضع أن بعض من الشيوخ أدركوا أهمية الأرض وملكيتها، ومن بينهم شيوخ المنتفق إذ قام الشيخ ناصر باشا السعدون بترغيب عشائر المنتفق لتسجيل أراضيهم بأسمائهم بالطابو ، وحذرهم من عدم تسجيل أراضيهم بالطابو مما يؤدي الى تجريدهم من أملاكهم وأنهم سيصبحون غرباء فيها ويعملون لغيرهم وحاول اقناعهم لكنهم امتنعوا وكانوا يهربون من مواجهته لخشيتهم من نوايا الحكومة في ذلك، وبذلك تمكن الشيخ ناصر باشا السعدون مع عدد كبير من عشائر السعدون من حصولهم على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية(٤٩).

ما إن تسلّم آل السعدون سندات الطابو حتى بدأوا يرهقون أبناء العشائر الذين يزرعون الأراضي التي يملكونها بما يفرض عليهم من ضرائب وعوائد ، لقد كان آل السعدون لا يتقاضون الاّ حصة ثابتة مما تنتجه الأرض من غلة، كما يفعل بقية الشيوخ، غير أن الأمور قد تغيرت بعد نظام الطابو الذي فوضهم ملكية الأرض حيث بدأوا يلزمون مستغليها بإيجارات ثابتة بغض النظر عن منتوجها وغلتها، مما أدى بالفلاحين الى رفض مطاليبهم الجائرة، ولم تستطع الحكومة وشيوخ السعدون أو غيرهم من مالكي الأراضي جباية جزء غير يسير من حصتهم وايجاراتهم من أبناء العشائر، وترتب على ذلك الإجراء مساوئ عديدة منها قيام منازعات حادة بين الفلاحين وأصحاب السندات الجدد، في الوقت الذي كان الفلاحون ينظرون لهؤلاء بوصفهم دخلاء يفرض عليهم ما ليس لهم من حق وهم أصحاب الأرض الشرعيين(٥٠). وبالتالي فقد أصبح أفراد عشائر المنتفق الذي طال تحملهم لأمرائهم فلاحين عندهم وقد رأوا سادتهم مؤخراً يحملون الألقاب العثمانية ويتقلدون الوظائف في الوقت الذي كانوا فيه مذعنين لا لدفع الضرائب فحسب، بل لدفع حصة من حاصلهم لسادتهم من أصحاب الأرض(٥١).

فضلاً عن ذلك أدت سياسة إصدار نظام الطابو الى نشوء صراع عنيف داخل الأسرة السعدونية، أدى الى تفرقة شيوخ السعدون في أرض المنتفق الى جماعات فأصبح قسم منهم موالياً للسلطة العثمانية ومرتبطاً تماماً بجهازها الإداري، بينما بقي القسم الآخر معادياً لها(٥٢). والجدير بالملاحظة أن هذا الصراع في النظام القبلي العشائري الذي كان متماسكاً بسبب انتمائه الى جذور القبيلة قد تحول بفعل سياسة مدحت باشا تلك من خلال تحويل شيوخ العشائر الى ملاك للأرض وبدوره قد حول العلاقة القديمة داخل العشيرة الى علاقة ملاك ومستأجر ، فكانت بداية النهاية لتفكك النظام العشائري ونشوب الصراع الطويل المرير بين أفراد العشائر حينما تحول الشيوخ الى إقطاعيين.

من هنا يمكن القول بأن سياسة مدحت باشا في تفويض الأراضي قد تمخضت عنها نتائج انعكست على الواقع الإجتماعي والإقتصادي والسياسي، فمن الجانب الإجتماعي أسهمت بظهور طبقة جديدة عرفت بإسم (الملاكون الجدد أو الملاكون الغائبون) وهم عوائل المدن الذين فوضوا أراضي زراعية ، لا تمت بأي صلة، حتى أن بعضهم لم ير الأراضي التي يملكها ولم يزرها، مما انعكس بصورة سلبية على طبيعة العلاقة مع الفلاحين، لاسيما وأنهم كانوا مشاركين فعليين في الأرض مع الشيوخ، أصبحوا نتيجة ذلك مجرد أجراء عند أصحاب الأرض[٥٣]، فضلاً عن ذلك ظهور طبقة السراكيل[٥٤] من شيوخ العشائر ورؤسائها الذين استغلوا جهود وأتعاب الفلاحين بأبشع الأساليب لمصلحتهم الخاصة، بينما بقيت جماهير الفلاحين تواجه أنواعاً من الظلم والتعسف[٥٥]، وفي الجانب الإقتصادي أخذ الإقتصاد الزراعي بالتحول من اقتصاد قائم على الإكتفاء الذاتي الى اقتصاد قائم على التصدير والربح[٥٦]. وفي الجانب السياسي اكتسبت هذه الطبقة السلطة السياسية بسبب كره الفلاحين للمثول أمام المحاكم ورغبتهم في حل نزاعاتهم المشتركة أمام الملاكين ، وبالتالي قد مكن بعضهم من القضاء والفصل في المنازعات في المناطق التي يملكها[٥٧].

إستناداً الى ما سبق أن سياسة مدحت باشا قد حققت الكثير من الإيجابيات من خلال إصلاح وتوسيع مساحة الأراضي وزراعتها وزيادة انتاجها، وتقليل الحروب العشائرية بعد أن أعطت سياسة توطين العشائر ثمارها في بعض الأماكن، فقد ازدادت سلطة شيخ العشيرة من خلال مركزه الإقتصادي الجديد، وأصبح في علاقاته القانونية أقوى بكثير من أبناء العشيرة الإعتياديين[٥٨]، غير أن تلك السياسة المتبعة لا تخلو من بعض السلبيات والمتمثلة بجهل وعدم نزاهة موظفي الطابو وقابليتهم للرشوة، فضلاً عن الأخطاء التي حصلت في عملية تسجيل الأراضي والعقارات، كذلك الإفتقار الى الفنيين من المهندسين والمساحين وغيرهم، وعدم اهتمام الرأي العام والإستفادة من الوضع الجديد، لاسيما جهل الفلاحين واعتقاد بعضهم بأن تسجيل الأرض ما هو الاّ خدعة لسوقهم للتجنيد، إضافة الى ذلك افتقار الكثير من دوائر الطابو لخرائط الأراضي النظامية[٥٩]، الى جانب ذلك ساهم نظام الطابو في تدهور حالة الفلاحين الذين أصبحوا مجرد عاملين في الأرض التي أصبحت ملكاً لشيخ العشيرة الذي قد يكون ملاكاً غائباً يسكن في احدى المدن والوسيط بينه وبين الفلاح هو السركال ، كما ساهم نظام الطابو بتوفير الحماية للمالك دون الفلاح الذي أصبح مهدداً بالطرد حسب رغبة ملاك الأرض[٦٠].

ويظهر أن الطموح الذي تمتع به ناصر باشا السعدون بات واضحاً من خلال تصرفاته التي تؤكد اندفاعه الكبير في موالاته للحكومة ولشخص الوالي مدحت باشا في سبيل الحصول على

بعض المناصب والألقاب السلطانية، لذلك بدأ الإهتمام واضحاً في السعي الى تحويل مشيخة المنتفق التي كانت عصية على الحكومة العثمانية الى متصرفية ترتبط أعمالها بالدولة، وجاء ذلك بعد اقناع الشيخ ناصر السعدون الذي طلب منه الوالي الحضور الى بغداد لمناقشة الموضوع، وعند حضوره الى بغداد في الأول من تموز ١٨٦٩ أقنعه الوالي بفكرة تحويل مشيخة المنتفق الى متصرفية[٦١]، قائلاً له: ((إن العراق لا يصلح لإمارة بدوية أبداً، وإن المشيخة زائلة إن لم تكن اليوم فغداً، وإني أريد أن أعطيك روح الزعامة فلا تهمك الألفاظ، تعال نقلب الشيخ باشا، والزعامة وظيفة كبيرة والشرطنامة ورقة تفويض)) [٦٢].

وبناءً على ذلك المشروع الذي تم طرحه تمت الموافقة على بناء حاضرة جديدة برغبة ناصر باشا السعدون يجعلها مقراً رسمياً للمتصرفية بدلاً من سوق الشيوخ[٦٣]، كونها كانت عبارة عن قرية صغيرة تداعت بيوتها فأراد مدحت باشا بناء مدينة على الضفة اليسرى لنهر الفرات مجاورة لسوق الشيوخ ويعين الشيخ ناصر باشا السعدون متصرفاً عليها وتسمى بالناصرية تيمناً به[٦٤].

المبحث الثالث

تأسيس الناصرية

شهدت الدولة العثمانية في السنوات الأخيرة من النصف الثاني من القرن التاسع عشر بوادر تطبيق خطة تحويل المشيخة السعدونية الى متصرفية، وهذا ما أكد عليه بعض الباحثين ومنهم يعقوب سركيس أن فكرة تحويل المشيخة السعدونية الى متصرفية لم تكن وليدة الساعة، ولم يكن مدحت باشا هو أول من فكر بها، بل أن الفكرة كانت في الأساس موجودة لدى الباب العالي ومنذ تعيين الوالي نامق باشا والياً على العراق (كما سبق ذكره)[٦٥]، وبهذا يكون ما قام به مدحت باشا كان تطبيقاً على أرض الواقع لأعمال الولاة الذين سبقوه.

ويشكل الموقع الجغرافي ذا أهمية كبيرة عند تأسيس المدن التي قد تكون مناطق صد عسكرية، وهذا ما تمثل في جغرافية مدينة الناصرية حينما أسست لصد الغارات التي كانت تشنها القبائل العربية من شبه الجزيرة العربية وردع الهجمات التي كانت تقررها الحركة الوهابية[٦٦] .

كانت وراء تأسيس مدينة الناصرية دوافع متعددة سعت لها الدولة العثمانية منها دوافع سياسية وادارية، لاسيما بعد أن فشلت كل المحاولات العسكرية للحد من امتداد واتساع رقعة إمارة المنتفق، لغرض اتخاذها مركزاً عسكرياً للعثمانيين ، ولتمويل البواخر بالوقود كونها تتمتع بموقع ذات أهمية كبيرة يربط بين الريف والحضر والبادية ، وبالتالي يمكن التصدي من خلالها لحركات التمرد التي ربما تحصل في البصرة أو أطراف الجزيرة القريبة المتاخمة للعراق[٦٧].

فضلاً عن ذلك كانت الدولة العثمانية تهدف الى تنظيم استعمالات الأرض وتسهيل عملية جباية الضرائب تكون عوائدها للحكومة بدلاً من أن تصب في مصلحة الشيخ، كما تهدف الدولة من خلال ذلك الى احلال المواطنة العثمانية محل الولاء القبلي لأجل تفتيت المشيخة التي كانت تمثل عبئاً ثقيلاً على الدولة، ومن ثم تهدف الى تقليص نفوذ عائلة آل السعدون التي سبق وأن أوضحت عن مساعيها الرامية في الحصول على المنصب بعد الإقتتال الداخلي سعياً للوصول الى المركز والمنصب الذي أدى الى اخضاعها الى سيطرة الدولة العثمانية(٦٨).

في بداية الأمر واجهت فكرة تحويل شيوخ القبائل الى موظفين لدى الحكومة العثمانية معارضة شديدة من بعض قبائل المنتفق التي اعتادت ولفترات طويلة أن يحتموا وقت الملمات خلف شيوخ عشائرها في مواجهة الدولة العثمانية ، حتى طال هذا الخلاف داخل الأسرة السعدونية نفسها، لاسيما بعد انشقاق الشيخ منصور السعدون معلناً معارضته لسياسة الحكومة العثمانية خاصة بعد قبول أخيه ناصر السعدون المنصب الحكومي(٦٩).

وعلى الرغم من هذه المعارضة، الاّ أن ناصر باشا السعدون ظلّ مصراً على تأسيس هذه المدينة الجديدة واقناع أخيه الشيخ منصور بهذه الفكرة، بعدها بدأ التفكير باختيار الموقع الجديد (الناصرية الحالي) وذلك في منخفض من الأرض ولكي تكون تحت خطر مياه بحيرة (أبو قداحة) (٧٠)، حتى اذا ما أرادت الحكومة بهم سوءاً سلطوا عليها مياه البحيرة وأغرقوها بأسرع وقت ممكن مما يؤدي الى عرقلة الجيش نحوها(٧١)، هذا من جانب ومن جانب آخر ان هذا الإختيار لهذا الموقع هو لصد هجمات العشائر المعادية للمنتفق لاسيما من قبائل شمر الذين كانوا ولا يزالون يتنقلون في بوادي العراق، فضلاً عن ذلك أنه جرت العادة عند اختيار موقع الناصرية الذي خطط بالقرب من الأماكن التي كانت سوقاً يؤمها العرب للبيع والشراء في أزمان متفاوتة، ولم يكن للحكومة العثمانية في هذه السوق حكماً مباشراً، وكانت هذه السوق تدعى بالعرجاء(٧٢). كذلك إن اختيار موقع الناصرية جاء بسبب أن مقر ديرة المنتفق كان سوق الشيوخ ولكن وخامة أرضها ولأحاطتها بالأهوار وفساد هوائها لهذا تقرر أختيار مكاناً بديلاً عنها وعليه وقع الإختيار على موقع الناصرية(٧٣).

أختلفت الآراء حول أختيار المكان المناسب لتأسيس المدينة، منها رأي يقول في أن تنشأ في الشمال من مدينة سوق الشيوخ ، والرأي الآخر أن تكون المدينة مقرها على أنقاض مدينة العرجاء (مركز مدينة سوق الشيوخ حالياً) الى جانب ذلك هنالك رأي ومقترح أن تنشأ في بساتين السديناوية أو في أراضي العكيكة التابعة الى قضاء سوق الشيوخ ، ولكل هذه الآراء والمقترحات تعزز بالأسباب والدوافع(٧٤).

أخيراً استقر الرأي على الموقع الحالي للأسباب الآنفة الذكر ، بعد ذلك أرسل الوالي مدحت باشا المهندس البلجيكي جوليس تيلي (Jullis Tily) للقيام بمهمة تخطيط المدينة تخطيطاً هندسياً، كما قام بإرسال العديد من الصناع والمهندسين والمحاسبين والعمال معه، وبعد أطلاع الوالي مدحت باشا على مخطط المدينة نالت رضاه[٧٥].

وفي ١٣ آب ١٨٦٩ صدر تعيين ناصر باشا السعدون كأول متصرف للواء المنتفق وعين عبدالرحمن بك الذي كان قائممقام الهندية معاوناً لناصر باشا والحاج سعيد أفندي محاسباً وعبدالقادر الآلوسي قاضياً[٧٦].

وفي ٣٠ آب ١٨٦٩ وضع حجر الأساس للمدينة ، وكان أول بناء أقيم في المدينة هو سراي فخم للحكومة ولقد أستخدم مدحت باشا العمال والصناع والمهرة من بغداد والمدن الأخرى كافة واعطائهم أجور مجزية يشرف على الصرف (نعوم سركيس) [٧٧] الذي بنى أول بيت في مدينة الناصرية[٧٨]. وشيد أيضاً سوقاً ودكاكيناً وخاناتٍ، ودار للحكومة أخذت تنشئ بجوارها العساكر النظامية ، ثم تلاه بعد ذلك مخطط للأسواق والبيوت ومن بعد ذلك بناء جامع فالح باشا[٧٩] فضلاً عن دوائر الملكية والتلغراف وإدارة الضابطة[٨٠] ، واحتوت المدينة في أول طور من التشييد على خمسمائة دار تقريباً وكانت مبنية من الأجر ومائة وعشرون دار من الطين وخمسمائة دار مبنية من الصرائف والقصب[٨١].

فضلاً عن ذلك شيدت في مدينة الناصرية ثلاثة حمامات ، و ستة أسواق ، وأربع وخمسون حانوتاً ، وبلغ عدد نفوس سكان المدينة في عام ١٨٧١ أربعة آلاف نسمة، وكان سكان المدينة اقل من غيرهم الذين يقطنون المدينة من العساكر والضبطية[٨٢] ، وكان من سكن الصرائف هم ممن يعملون في فلاحة الأرض والحمالة، أما الصنائع الأخرى فكانت من نصيب الصابئة الذي سكنوا في أطراف المدينة وعادة ما يكونون قرب مجرى النهر، كما أقيم في المدينة طابور من العسكر النظامية حيث يكون مركز القائد العسكري وسط المدينة[٨٣].

وعلى هذا الأساس أخذت مدينة الناصرية بالتوسع تدريجياً ، حيث توافدت إليها الأسر من مدن شتى ، وباشرت هذه الأسر بمزاولة الأعمال التجارية والحرف فضلاً عن الوظائف العسكرية[٨٤].

ولحماية المدينة من الأخطار الخارجية ، لاسيما في بداية تأسيسها رأى ناصر باشا ضرورة إحاطتها بسور يحتوي على أربعة أبواب هي باب السديناوية وباب الزيدانية وباب الشطرة وباب القلعة كانت أبواب المدينة محكمة البناء ، لكي تؤدي الى هذا الغرض ويتكون كل باب من طوق

مبني بمادة اللبن والجص ويتوسط كل طوق من هذه الأطواق باب كبير الحجم يكون بحدود (٦م) وباب صغير[٨٥] .

ومن جانبه عمل المهندس البلجيكي بالإشراف على مخطط المدينة حين تم تصميم شوارعها بشكل مستقيم ، وهي عبارة عن سبعة شوارع متعامدة مع بعضها وباستقامة رائعة[٨٦] ، كما أبدى المهندس المشرف على تصميم المدينة اهتمامه بالساحات والجزرات الوسطية والمناطق الترفيهية ، حيث صممت المدينة على غرار تخطيط مدن ما قبل الألف الثالث قبل الميلاد ، فقد اعتمد جوليس تللي في عملية التخطيط في تصميم الأرض على شكل نظام شبكي يتصف بشوارع طويلة مستقيمة متوازية تتقاطع مع شوارع عريضة بزاوية قائمة وتبنى المدينة على شكل مستطيل[٨٧].

وبهذا تحولت ديرة المنتفق إلى لواء رسمي سمي بلواء المنتفق ومركزه مدينة الناصرية الذي يتبع ولاية بغداد . ومع ذلك وجه الوالي مدحت باشا كتاباً رسمياً إلى أهالي المنتفق علق في الأسواق مبيناً لهم من خلاله ما لهم من حقوق وواجبات تجاه الدولة موضحاً الغاية الرئيسة من تأسيس لواء المنتفق ومدينة الناصرية ، كما أمر ببناء سوق خاصة للصناع والتجار وأخذت المحلات والأسواق بالاتساع شيئاً فشيئاً[٨٨].

جذبت المدينة محط أنظار الكثير من يزورها ويطلب الرزق فيها ، ويرجع ذلك بفضل التوسع الكبير الذي شهدته وبذلك استقطبت التجار وأصحاب المهن والحرف ، كما أطلق سكان المدينة العديد من التسميات عليها منها مدينة نصر المنتفق أو ناصر المركز ، وسميت أخت أور البطائح ، وعروس الفرات وأم الأرض وأرض التاريخ[٨٩] مما يدل على أن هذه التسميات لم تأتِ من فراغ وانما على عمقها التاريخي.

الخاتمة

١–تعود سياسة الدولة العثمانية في لواء المنتفق الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، عندما حاولت تقليص نفوذ الإتحادات العشائرية الكبيرة ، من خلال سياسة توطين العشائر في المناطق الزراعية الخصبة ، ومن هذه الإتحادات العشائرية الكبيرة في المنتفق أسرة آل السعدون التي تخضع لها الكثير من العشائر الكبيرة في المنطقة ، ولهذا فقد عملت الدولة العثمانية على تقليص نفوذ هذه الأسرة بضربها بعشائرها من خلال جعل أمير المنتفق موظفاً لدى الحكومة يأتمر بأوامرها ، فعن طريقه تنفذ قراراتها كافة في المنتفق ، وبالتالي ينعكس هذا الأمر على تقليل هيبة الأمير أمام العامة ، لأن العمل لدى الدولة كان غير مرغوب به بين العشائر.

٢-أراد الوالي مدحت باشا من خلال تطبيق قانون الأراضي تشجيع توطين العشائر وشيوخها بعد استقرارهم في الأراضي التي تفوض لهم ، وكانت الغاية من ذلك هو تأسيس حكومة قوية قادرة على فرض سلطتها على مساحات واسعة من الأراضي التي تشغلها العشائر ، وفي الوقت نفسه تكون الحكومة قد استحصلت على أكبر عوائد من الضرائب ، عندها قام مدحت باشا من خلال تفويض الأراضي توجيه ضربة للنظام القبلي بإلغاء الملكية الجماعية للأرض وتحويلها الى الملكية الفردية الصغيرة التي يصبح الفلاح بموجبها مسؤولاً أمام الحكومة مباشرة دون وساطة شيخ القبيلة.

٣-واجهت سياسة الوالي مدحت باشا في تفويض الأراضي العديد من المشاكل في مقدمتها غياب الثقة بين الأهالي والحكومة المركزية والولاة ، لذا امتنع أغلب الأهالي عن التسجيل كونهم ينظرون الى إجراءات الحكومة بالشك والريبة واعتقاداً منهم بأن هذا الإجراء هو لفرض التجنيد الإجباري أو للجباية .

٤-شرّع مدحت باشا بعد مجيئه لحكم العراق في تنفيذ السياسة العثمانية من خلال تأسيس مدينة الناصرية تيمناً بإسم ناصر السعدون في عام ١٨٦٩ مع منحهُ مساحات واسعة من الأراضي على وفق نظام الطابو لهُ ولأسرته من بعده ، في وقت لم يعطوا الزراع فيه مسألة تفويض الأراضي أهمية ، إذ اعتقدوا أن الوضع الجديد لايزيد من واجباتهم التي كانت لاتتعدى سوى دفع الضرائب الى الزعيم السعدوني بوصفه ملتزماً من الحكومة العثمانية ، وهذا مأدى الى تملك آل السعدون لأراضي لواء المنتفق ، واصبحوا الزراع مجرد فلاحين عند الزعماء السعدونيين وأرغموا لدفع حصة من أملاكهم لأصحاب الأرض الى جانب دفع الضرائب.

٥-يظهر أن تأسيس مدينة الناصرية يمكن عدّها من أوائل المراكز الحضرية التي شيدتها الحكومة العثمانية في العراق ، لتكون ثمرة لجهود الوالي مدحت باشا ، بعد أن فشل الكثير من الولاة الذين سبقوه في تحقيق ذلك ، وتنفيذ سياسة الحكومة العثمانية القائمة على تحطيم نفوذ الأسرة السعدونية ، والسيطرة بشكل تام على لواء المنتفق.

الهوامش

١-**المنتفق:** تختلف المصادر التاريخية في اصل كلمة المنتفق فالبعض اعتقد بأن التسمية جاءت بعد اتحاد عشائر بني مالك والاجود وبني سعيد واتفاقهم على التعاون فيما بينهم وعلى هذا الاساس سميت المنطقة التي تقطنها العشائر الآنفة الذكر بالمنتفق ، بينما أرجع آخرون اسم المنتفق بأنه مأخوذ من الكلمة العربية (متفق) والتي تعني الاتفاق أو الاتحاد الذي تم بين هذه القبائل الثلاثة ، اذ توصلت هذه القبائل بعد نزاعات وخلافات طويلة الى الاتفاق على انتخاب شيخ مشترك واحد من عائلة الشبيب التي كان جدها قد نزح من الحجاز ، ورأى

آخرون أن كلمة المنتفق بأنها مأخوذة من كلمة (انتفق) ومعناها دخول شخص في النفق ، فيأتي سبب هذه التسمية أما لأن الجد الأكبر لبني المنتفق كان يحرش اليرابيع أي (يخرجها من النفق) فبقى عليه هذا الاسم وهو غير بعيد ، وأما لأنه كان يقيم في نفق لشدة الحر ، أو ان الجد الأعلى للقبيلة كان من سكنة الأنفاق والكهوف ، ويبدو ان اسم المنتفق بانتسابهم الى منتفق بن معاوية بن عامر بن عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة من العدنانية وتسمت به العشائر المتفرعة عنه هو الرأي الأقرب لأن الاتفاق بين القبائل الثلاث تمّ في بداية القرن السادس عشر الميلادي . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبدالعال وحيد العيساوي ، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤ – ١٩٢١ دراسة في احواله الادارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ط ١ ، النجف الاشرف ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢ ؛ عبدالله الفياض ، مشكلة الاراضي في لواء المنتفك ، مطبعة سلمان الاعظمي ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص ١٩ .

٢-عبدالعال وحيد العيساوي ، المصدر السابق ، ص١٠-١١.

٣-نامق باشا: ولد محمد أمين نامق باشا في اسطنبول عام ١٨٠٤ من أسرة في الأصل قونيه ، كان يتمتع بذكاء وفطنة ، عين في ٢١ تشرين الثاني ١٨١٦ طالباً متدرباً في سكرتارية الديوان الهمايوني (مجلس الوزراء) عندما كان في الرابعة عشر من عمره ، أخذ يتدرج بالمناصب الحكومية حتى وصل إلى رتبة مشير في عام ١٨٤٣ ، ثم نقل إلى بغداد ليصبح قائداً للجيش السادس فيها للمدة (٢ تموز ١٨٤٩-١٦ آب ١٨٥٢) تولى فيما بعد ايالة بغداد للمدة (١٣ تشرين الثاني ١٨٥١-١٦ آب ١٨٥٢) ، توفي في ١٤ أيلول ١٨٩٢ ودفن في مقبرة أحمد خان. لمزيد من التفاصيل ينظر: شاكر حسين دمدوم الشطري ، نامق باشا ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق الحديث (١٨٥١-١٨٥٢) (١٨٦٢-١٨٦٨) دراسة وثائقية ، أور للطباعة للنشر ، ٢٠١٨، ص٢٠.

٤- حميد حمد السعدون ، إمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة الأقليمية ١٥٤٦-١٩١٨، ط١، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٩، ص١٩٣-١٩٤.

٥-سليمان فائق: ولد في بغداد سنة ١٨١٦، وهو من مماليك داود باشا ، استطاع ان ينال ثقافة عالية منذ نشأته، فتعلم القراءة والخط، وتلقى المزيد من المعرفة على أيدي أفاضل عصره في بغداد، وكان يتقن اللّغة العربية والعثمانية ، وله دراية بالقبائل العراقية ، تقلد مناصب كثيرة منها مدير المحاسبات العسكرية للفيلق السادس في بغداد، وقائممقام قضاء خانقين ، وعمل مساعداً لمنصور بك في ادارة المنتفق ، وكذلك قائممقام البصرة ، توفى في بغداد عام ١٨٩٦ . للمزيد من التفاصيل ينظر: هيثم عبد الخضر معارج ، سليمان فائق حياته ومنهجه التاريخي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (إبن رشد) ، جامعة بغداد، ٢٠٠٣،ص١٧ ومابعدها.

٦- سليمان فائق ، الخبر الصحيح عن عشائر المنتفق ، ترجمة : عباس العزاوي.

٧- الهام محمود كاظم الجادر، البصرة دراسة في أوضاعها الإدارية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية (١٢١٨-١٢٨٦هـ /١٨٠٣-١٨٦٩م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ،ص١٨١.

٨- مؤيد أحمد خلف الفهد ، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية (١٧٥٠-١٨٦٩) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٢ ، ص٢٢٤.

٩- علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٢، بغداد ، ١٩٧٣ ، ص٢٢٧.

١٠- سليمان فائق ، عشائر المنتفق ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٤.

١١- حميد حمد السعدون ، المصدر السابق ، ص ١٩٥.

١٢- نقلاً عن : سليمان فائق ، الخبر الصحيح ، ص ٣٤.

١٣- أحمد حاشوش عليوي ، سوق الشيوخ مركز امارة المنتفق ١٧٦١-١٨٦٩ دراسة في أوضاعها السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٠ ، ص٨٨.

١٤- ج.ج لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج٤، ترجمة مكتبة أمير قطر ، الدوحة ، ١٩٦٧ ، ص٢١١٦.

١٥- الإلتزام: وهو نظام يقوم به شخص يدعى (الملتزم) حيث يشتري من الدولة (وهي الأعشار المفروضة على المحاصيل) وعندها يقوم بجباية الأعشار لمصلحته ، ويسمى المبلغ الذي يدفعه الملتزم الى الدولة بإسم بدل الإلتزام . للمزيد ينظر: عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص٤٧٦؛ عبدالرزاق الظاهر ، الإقطاع والديوان ، القاهرة ، ١٩٤٦ ، ص١٧.

١٦- عبد الجليل الطاهر ، العشائر العراقية ، ج١ ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص٧٤؛ شاكر حسين دمدوم ، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية ١٨٦٩-١٩١٤ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٧٠.

١٧- سليمان فائق ، المصدر السابق ، ص٤٨.

١٨- عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج٧، قم ، ١٩٥٥ ، ص١٤٩.

١٩- الكيس يساوي خمسمائة قرش.

٢٠- عبدالعزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص١٨٢-١٨٣.

٢١- شاكر حسين دمدوم ، الشطرة في أواخر العهد العثماني ١٨٨١-١٩١٧ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٤١.

٢٢- عبدالعزيز سليمان نوار ، المصدر السابق ، ص ٢١٤.

٢٣- مدحت باشا (١٨٢٢-١٨٨٤): سياسي عثماني ولد في اسطنبول ، ويعد أعظم رجال الإصلاح في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر ، تولى مناصب عديدة ، وكان له الفضل في صياغة الدستور العثماني واعلانه في أوائل عهد عبدالحميد الثاني الذي عينه صدراً أعظم ومن ثم والياً على سوريا وبعدها على أزمير ، توفي في سجن مدينة الطائف مخنوقاً بأمر سري من السلطان عبدالحميد وذلك في آيار ١٨٨٤. للمزيد من التفاصيل يراجع: محمد عصفور سلمان ، العراق في عهد مدحت باشا ١٢٨٦-١٢٨٩ هـ / ١٨٦٩-١٨٧٢ م . مؤسسة مصر مرتضى ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٦٥-٦٧.

٢٤- البرتين جويدة ، مدحت باشا ونظام الأراضي في جنوب العراق ، ترجمة: أمجد حسين ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٦.

٢٥- إيالة: هي أكبر وحدة ادارية ، قسم العثمانيون البلدان التي سيطروا عليها الى إيالات ، وكانت كل إيالة منفصلة عن الأخرى إدارياً وقضائياً ومالياً ، وتتكون الإيالة من عدد من السناجق استمر العمل بهذا النظام منذ

عام ١٥٩١ حتى صدور قانون الولايات عام ١٨٦٤ . للمزيد من التفاصيل ينظر: بثينة عباس الجنابي ، نظم الحكم والإدارة العثمانية في الوطن العربي ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد ٧١ ، ٢٠١١ ، ص٤٩.

٢٦- خاص وهو من أكبر الاقطاعات مساحة ويتجاوز دخله مائة ألف أقجة (عملة معدنية تعادل ثلث بارة والتي هي واحد من أربعين قرش لايزيد وزنها على اكثر من ربع مثقال تكون نسبة الفضة ٩٠% عن الوزن الكلي) واعطى الى أفراد الأسرة الحاكمة وكان صاحب الإقطاع يتمتع به مدى الحياة . والتيمار يقصد به اقطاع صغير لايتجاوز دخله عشرين أقجة ويطلق على صاحبه تيمارجي . والزعامت يتجاوز دخله عشرين ألف أقجة ويطلق على صاحبه زعيم . ينظر: محمد عصفور سلمان ، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩–١٩٠٨ ، أدروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص١.

٢٧- خط شريف كولخانه: يعد أول خطوة من خطوات الإصلاح في عهد التنظيمات ووصف بأنه أعظم مرسوم إصلاحي على الإطلاق ، صدر إبان حركة الإصلاح في الدولة العثمانية ، في عهد السلطان عبدالمجيد الأول في ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩ . للمزيد ينظر: مروه حبيب حسن ، الإدارة العثمانية في ولاية المنتفق ١٨٦٩–١٩١٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٥ ، ص٤١.

٢٨- جويدة ، المصدر السابق ، ص٦.

٢٩- دعاء ثامر حسن ، مشكلة الأراضي في لواء المنتفق ١٩١٥–١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٦ ، ص٦.

٣٠- المصدر نفسه ، ص٦–٧.

٣١- كامل علاوي الفتلاوي ، حسن لطيف الزبيدي ، العراق تاريخ اقتصادي الحقبة العثمانية ١٨٣١–١٩١٤ ، ج٢، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٤٩.

٣٢- غسان العطية ، العراق : نشأة الدولة ، دار اللام ، لندن ، ١٩٨٨ ، ص٤٤.

٣٣- جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد ١٨٦٩–١٩١٧ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص٤١٠.

٣٤- كامل علاوي ، حسن لطيف ، المصدر السابق ، ص٥١.

٣٥-عبدالعزيز سليمان نوار ، المصدر السابق ، ص٣٥٦.

٣٦- جواد رضا رزوقي السبع ، سياسات الحكومات المتعاقبة تجاه العشائر وأثرها على المجتمع العراقي (١٨٦٩–١٩٥٨) ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد ٤٥ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص٢٠٩.

٣٧-المصدر نفسه ، ص٢٠٩–٢١٠.

٣٨- عماد أحمد الجواهري ، مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤–١٩٣٢ ، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص٢٢٥.

٣٩- المصدر نفسه ، ص٢٢٦.

٤٠-شاكر حسين دمدوم ، الشطرة في أواخر العهد العثماني ، ص٤٣.

٤١- محمد عصفور سلمان ، المصدر السابق ، ص ١٣٠.

٤٢- دعاء ثامر حسن ، المصدر السابق ، ص ١٧.

٤٣- المصدر نفسه ، ص ١٧ – ١٨.

٤٤- شاكر حسين دمدوم ، الشطرة في أواخر العهد العثماني ، ص٤٣.

٤٥- شاكر حسين دمدوم ، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية ، ص١٢٥.

٤٦- الكرود: وهي نوع من الدوالي تستخدم لإرواء الأراضي الزراعية باليد. ينظر: عماد احمد الجواهري ، المصدر السابق ، ص٤٧٨.

٤٧- حيدر شهيد جبر الخفاجي ، لواء المنتفق في أواخر العهد العثماني ١٨٦٩–١٩١٥ دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٩ ، ص٩١–٩٢.

٤٨- شاكر مصطفى سليم ، الجبايش دراسة في انثربولوجية التربية في اهوار العراق ، ط٢ ، ح٢ ، العاني للنشر ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص٢٦٣.

٤٩- خالد السعدون ، ناصر باشا السعدون بين الأمارة والإدارة ١٨٦٦–١٨٨٥ ، ٢٠١١ ، ص١١٣.

٥٠- شاكر مصطفى سليم ، المصدر السابق ، ص٢٦٤.

٥١-ستيفن همسلي لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة: جعفر الخياط ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٣١٢–٣١٣ .

٥٢- عبدالله الفياض ، مشكلة الأراضي في لواء المنتفق ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص٤٥.

٥٣- حيدر شهيد الخفاجي ، المصدر السابق ، ص٩٥.

٥٤- السراكيل: السركال كلمة فارسية وأصلها سركار ومعناها رئيس العمل ثم أبدل الراء لاماً عند التعريب والجمع سراكيل ، والسراكيل هم آباء الأسرة الكبيرة في العشيرة وذوي مكانة ونفوذ فيها بعد الشيخ ، وقد يكون السركال هو شيخ العشيرة ، وذلك عندما يكون صاحب الأرض من سكان المدن . للمزيد من التفاصيل ينظر: دورين وورنر ، الأرض والفقر في الشرق الأوسط ، ترجمة حسن احمد سلمان ، مطبعة دار الكتاب ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ١٧٠.

٥٥- عبدالجليل الطاهر ، المصدر السابق ، ص٥٠.

٥٦- محمد عصفور سلمان ، المصدر السابق ، ص٢٣٥.

٥٧- حيدر شهيد الخفاجي ، المصدر السابق ، ص٩٦.

٥٨- شاكر حسين دمدوم ، السياسة العثمانية ، ص١٣٤.

٥٩- حيدر شهيد الخفاجي ، المصدر السابق ، ص٩٦.

٦٠- المصدر نفسه.

٦١- يعقوب سركيس ، مباحث عراقية في الجغرافيا والتاريخ والآثار ، القسم الأول ، بغداد ، ١٩٤٨، ص٥٠٣.

٦٢- نقلاً عن: سليمان فائق ، المصدر السابق ، ص٥٩–٦٠.

٦٣- سوق الشيوخ: تقع في الجزء الجنوبي من العراق وتعد امتداداً طبيعياً لمنطقة السهل الرسوبي فيه ، وتعد من أمهات المدن العراقية الضاربة جذورها في أعماق التاريخ ، كانت العلاقة بين الحكومة العثمانية وسوق الشيوخ غير مستقرة ، ألغى الوالي محمد نامق باشا سوق الشيوخ بوصفها مركز لإمارة المنتفق وتحويلها الى قائممقامية عام ١٨٦٣. للمزيد ينظر: أحمد حاشوش عليوي ، المصدر السابق ، ص٢ ومابعدها.

٦٤- عبدالحكيم عجيل عبدالرزاق السعدون ، السعدون والسياسة العثمانية ١٨٦٩–١٩١٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٦ ، ص٧١.

٦٥- يعقوب سركيس ، المصدر السابق ، القسم الأول ، ص٧٩.

٦٦-عبد الحليم أحمد الحصيني ، الناصرية تاريخ ورجال ، ج١ ، مؤسسة الرافد للمطبوعات ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٢٢.

٦٧-حسن خلف علي ، المفصل في تاريخ مدينة الناصرية دراسة تاريخية سياسية ، ج١ ، دار المرتضى للنشر ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥٨– ١٥٩.

٦٨- مسلم عوض مهلهل الخزعلي ، مدينة الناصرية منذ ١٨٦٩–١٩٢١ دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٨ ، ص٤٦ ؛ عبدالعال وحيد العيساوي ، المصدر السابق ، ص ١٤.

٦٩-المصدر نفسه ، ص ٤٢.

٧٠- أبو قداحة: أو (أبو جداحة) جاءت سبب التسمية لوجود بعض الأحياء التي يكسو أجسامها قشرة تحتوي على مواد فسفورية تقدح منها الشرر . ينظر: يوسف يعقوب سكركيس ، حول المنتفق ، مجلة لغة العرب ، مج١ ، ١٩١١ ، ص٢١٩.

٧١- عبدالرزاق الحسني ، العراق قديماً وحديثاً ، ط٣، صيدا ، ١٩٥٨ ، ص١٦٥.

٧٢- العرجاء: تعد من أوائل المراكز الحضرية التي شيدها شيوخ المنتفق بعد خروجهم من البصرة عام ١٥٤٦ ، وتقع على الضفة الغربية لنهر الفرات ، وتبعد عن الناصرية حوالي ٣ كيلو متر. ينظر: يعقوب سركيس ، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد ، القسم الثاني ، بغداد ، ١٩٥٥ ، ص٣٧٤ ؛ عبد الحليم أحمد الحصيني ، الناصرية تاريخ ورجال ، ج١ ، مؤسسة الرافد للمطبوعات ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٤٧.

٧٣- مجلة لغة العرب ، المجلد السادس ، ١٩١١ ، ص٢٢٢ ؛ عبدالكريم عجيل السعدون ، المصدر السابق ، ص٧٣ .

٧٤- مسلم عوض مهلهل الخزعلي ، المصدر السابق ، ص٤٩.

٧٥- عبدالعظيم عباس نصار ، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤–١٩١٨ دراسة تاريخية وثائقية ، المكتبة الحيدرية ، قم ، ٢٠٠٥ ، ص٢٣٩.

٧٦- BOA , I. D. H. Nr, 101717-5-5 , Tarih : 1294 (1877).

٧٧- نعوم سركيس: هو نعمة الله بن اكوبجيان بن سركيس المعروف بنعوم سركيس الحلبي الأصل الارمني العقيدة الكاثوليكي الطائفة ، ولد في بغداد عام ١٨٣٠ ، كان والده قد هجر حلب لكثرة الزلازل ، فكان من المقربين لناصر باشا الذي عينه أميناً خاصاً لخزينته ، دخل أول الأمر إلى ديار المنتفق سنة ١٨٥٦ ، توفي في بغداد في ١٥ آب ١٨٩٣. للمزيد من التفاصيل ينظر : خالد السعدون ، المصدر السابق ، ص٧٩.

٧٨- عبدالرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص١٦٥.

٧٩-فالح باشا : هو ابن ناصر باشا السعدون الذي عينه متصرفاً للواء المنتفق بعد ان تسلم ناصر باشا ولاية البصرة عام ١٨٧٥ وشيد جامع فالح باشا في مدينة الناصرية ولازال الجامع يحمل الاسم ذاته. شاكر حسين دمدوم الشطري ، السياسة العثمانية ، ص٤٠.

٨٠-البصرة ولايتي سالنامه سي لسنة ١٣١١هـ ، ص٦٨.

٨١-البصرة ولايتي سالنامه سي لسنة ١٣١١هـ ، ص٩٩.

٨٢-الكسندر اداموف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ، شركة دار الوراق ، ٢٠٠٩ ، ص٥٤.

٨٣-اداموف ، المصدر نفسه ، ص١٥٨.

٨٤-محمد رضا الشبيبي ، حول المنتفق ، ج٥ ، (د.م) ، ١٩١١ ، ص٢١١.

٨٥-عبدالعظيم عباس نصار ، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤–١٩١٨ دراسة تاريخية وثائقية ، المكتبة الحيدرية ، قم ، ص ٢٣٩.

٨٦-يعقوب سركيس ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٣١٨.

٨٧-عادل مكي عطية الحجامي ، التحليل الجغرافي ، ص٩٠.

٨٨-BOA , I. D. H. 1294/101717 Mv. 00019. BASVEKALET. ARSIV.

٨٩-جريدة زوراء ، العدد ٩ ، ٢ جمادي الآخرة ١٢٨٦هـ .

قائمة المصادر :

أولاً: الوثائق العثمانية :

١-BOA , I. D. H. Nr, 101717-5-5 , Tarih : 1294 (1877).

٢-BOA , I. D. H. 1294/101717 Mv. 00019. BASVEKALET. ARSIV.

٣-البصرة ولايتي سالنامه سي لسنة ١٣١١هـ.

ثانياً: الكتب العربية:

١-جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد ١٨٦٩–١٩١٧ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٢-حسن خلف علي ، المفصل في تاريخ مدينة الناصرية دراسة تاريخية سياسية ، ج١ ، دار المرتضى للنشر ، بغداد ، ٢٠٠٥ .

٣-حميد حمد السعدون ، إمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة الأقليمية ١٥٤٦–١٩١٨، ط١، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٩.

٤-خالد السعدون ، ناصر باشا السعدون بين الأمارة والإدارة ١٨٦٦–١٨٨٥ ، ٢٠١١ .

٥-سليمان فائق ، عشائر المنتفق ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٣ .

٦-شاكر حسين دمدوم الشطري ، نامق باشا ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق الحديث (١٨٥١–١٨٥٢) (١٨٦٢–١٨٦٨) دراسة وثائقية ، أور للطباعة للنشر ، ٢٠١٨.

٧-شاكر مصطفى سليم ، الجبايش دراسة في انثربولوجية التربية في اهوار العراق ، ط٢ ، ح٢ ، العاني للنشر ، بغداد ، ١٩٧٠ .

٨-عادل مكي عطية الحجامي ، التحليل الجغرافي .

٩-عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج٧، قم ، ١٩٥٥.

١٠-عبد الجليل الطاهر ، العشائر العراقية ، ج١ ، بيروت ، ١٩٧٢.

١١-عبد الحليم أحمد الحصيني ، الناصرية تاريخ ورجال ، ج١ ، مؤسسة الرافد للمطبوعات ، بغداد ، ٢٠١٣ .

١٢-عبدالرزاق الحسني ، العراق قديماً وحديثاً ، ط٣، صيدا ، ١٩٥٨

١٣-عبدالرزاق الظاهر ، الإقطاع والديوان ، القاهرة ، ١٩٤٦ .
١٤-عبدالعال وحيد العيساوي ، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤ – ١٩٢١ دراسة في احواله الادارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ط ١ ، النجف الاشرف ، ٢٠٠٨ .
١٥- عبدالعزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا، القاهرة ، ١٩٦٨ .
١٦-عبدالعظيم عباس نصار ، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤–١٩١٨ دراسة تاريخية وثائقية ، المكتبة الحيدرية ، قم.
١٧-عبدالله الفياض ، مشكلة الاراضي في لواء المنتفك ، مطبعة سلمان الاعظمي ، بغداد ، ١٩٥٦.
١٨-علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٢، بغداد ، ١٩٧٣ .
١٩-عماد أحمد الجواهري ، مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤–١٩٣٢ ، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، بغداد ، ١٩٧٨ .
٢٠-غسان العطية ، العراق : نشأة الدولة ، دار اللام ، لندن ، ١٩٨٨ .
٢١-كامل علاوي الفتلاوي ، حسن لطيف الزبيدي ، العراق تاريخ اقتصادي الحقبة العثمانية ١٨٣١–١٩١٤ ، ج٢، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢ .
٢٢-محمد رضا الشبيبي ، حول المنتفق ، ج٥ ، (د.م) ، ١٩١١.
٢٣-محمد عصفور سلمان ، العراق في عهد مدحت باشا ١٢٨٦–١٢٨٩ هـ / ١٨٦٩–١٨٧٢ م . مؤسسة مصر مرتضى ، بغداد .
٢٤-يعقوب سركيس ، مباحث عراقية في الجغرافيا والتاريخ والآثار ، القسم الأول ، بغداد ، ١٩٤٨.
٢٥-يعقوب سركيس ، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد ، القسم الثاني ، بغداد ، ١٩٥٥.

ثالثاً: الكتب المترجمة:

١–البرتين جويدة ، مدحت باشا ونظام الأراضي في جنوب العراق ، ترجمة: أمجد حسين ، بيروت ، ٢٠٠٨ .
٢–ج.ج لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج٤، ترجمة مكتبة أمير قطر ، الدوحة ، ١٩٦٧ .
٣–دورين وورنر ، الأرض والفقر في الشرق الأوسط ، ترجمة حسن احمد سلمان ، مطبعة دار الكتاب ، القاهرة ، ١٩٥٠.
٤–سليمان فائق ، الخبر الصحيح عن عشائر المنتفق ، ترجمة : عباس العزاوي.
٥–ستيفن همسلي لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة: جعفر الخياط ، بغداد ، ١٩٨٥ .

رابعاً: الصحف والمجلات العربية:

١-جريدة زوراء ، العدد ٩ ، ٢ جمادي الآخرة ١٢٨٦هـ .
٢-مجلة لغة العرب ، المجلد السادس ، ١٩١١.
٣-يوسف يعقوب سركيس ، حول المنتفق ، مجلة لغة العرب ، مج١ ، ١٩١١ .

خامساً: الأطاريح والرسائل الجامعية غير المنشورة:

١.أحمد حاشوش عليوي ، سوق الشيوخ مركز امارة المنتفق ١٧٦١-١٨٦٩ دراسة في أوضاعها السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٠ .

٢.حيدر شهيد جبر الخفاجي ، لواء المنتفق في أواخر العهد العثماني ١٨٦٩-١٩١٥ دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٩ .

٣.دعاء ثامر حسن ، مشكلة الأراضي في لواء المنتفق ١٩١٥-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٦ .

٤.شاكر حسين دمدوم ، الشطرة في أواخر العهد العثماني ١٨٨١-١٩١٧ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .

٥.شاكر حسين دمدوم ، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية ١٨٦٩-١٩١٤ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢.

٦.عبدالحكيم عجيل عبدالرزاق السعدون ، السعدون والسياسة العثمانية ١٨٦٩-١٩١٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٦ .

٧.محمد عصفور سلمان ، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩-١٩٠٨ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .

٨.مروه حبيب حسن ، الإدارة العثمانية في ولاية المنتفق ١٨٦٩-١٩١٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٥ .

٩.مسلم عوض مهلهل الخزعلي ، مدينة الناصرية منذ ١٨٦٩-١٩٢١ دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٨ .

١٠.مؤيد أحمد خلف الفهد ، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية (١٧٥٠-١٨٦٩) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٢.

١١.الهام محمود كاظم الجادر، البصرة دراسة في أوضاعها الإدارية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية (١٢١٨-١٢٨٦هـ /١٨٠٣-١٨٦٩م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ .

١٢.هيثم عبد الخضر معارج ، سليمان فائق حياته ومنهجه التاريخي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (إبن رشد) ، جامعة بغداد، ٢٠٠٣.

البحوث المنشورة:

١-بثينة عباس الجنابي ، نظم الحكم والإدارة العثمانية في الوطن العربي ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد ٧١ ، ٢٠١١.

٢-جواد رضا رزوقي السبع ، سياسات الحكومات المتعاقبة تجاه العشائر وأثرها على المجتمع العراقي (١٨٦٩-١٩٥٨) ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد ٤٥ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٧ .

List of sources:

First: Ottoman documents

.)BOA , I. D. H. Nr, 101717-5-5 , Tarih : 1294 (1877.1-

BOA , I. D. H. 1294/101717 Mv. 00019. BASVEKALET. ARSIV.2-

Basra Governorate Salnama C for the year 1311 AH..3-

Second: Arabic Books:

1- Abbas Al-Azzawi, History of Iraq Between Two Occupations, Vol. 7, Qom, 1955.

2- Adel Makki Attia Al-Hijami, Geographical Analysis.

3- Abdul Jalil Al-Tahir, Iraqi Tribes, Vol. 1, Beirut, 1972.

4- Abdul Halim Ahmed Al-Hussaini, Al-Nasiriyah: History and Men, Vol. 1, Al-Rafed Foundation for Publications, Baghdad, 2013.

5- Abdul Razzaq Al-Hasani, Iraq, Ancient and Modern, 3rd ed., Sidon, 1958.

6- Abdul Razzaq Al-Zahir, Feudalism and the Diwan, Cairo, 1946

7- Abdul-Al Wahid Al-Issawi, The Muntafiq Brigade during the Years of British Occupation 1914-1921: A Study of its Administrative, Political, Social, and Economic Conditions, 1st ed., Najaf, 2008.

8- Abdul-Aziz Sulaiman Nawar, Modern History of Iraq from the End of Dawud Pasha's Reign to the End of Midhat Pasha's Reign, Cairo, 1968.

9- Abdul-Azim Abbas Nassar, Municipalities of Iraq during the Ottoman Era 1534-1918: A Historical Documentary Study, Al-Haidariya Library, Qom.

10- Abdullah Al-Fayyadh, The Land Problem in the Muntafik District, Salman Al-Azami Press, Baghdad, 1956.

11- Ali Al-Wardi, Social Glimpses from the History of Modern Iraq, Vol. 2, Baghdad, 1973.

12- Ghassan Al-Attiyah, Iraq: The Rise of the State, Dar Al-Lam, London, 1988.

13- Hassan Khalaf Ali, The Detailed History of the City of Nasiriyah: A Historical and Political Study, Vol. 1, Dar al-Murtada Publishing House, Baghdad, 2005.

14- Hamid Hamad al-Saadoun, The Emirate of Muntafiq and Its Impact on the History of Iraq and the Regional Region 1546-1918, 1st ed., Wael Publishing House, Amman, 1999.

15- Khaled Al-Saadoun, Nasser Pasha Al-Saadoun Between Emirate and Administration 1866-1885, 2011.

16 - Kamil Alawi Al-Fatlawi, Hassan Latif Al-Zubaidi, Iraq: An Economic History during the Ottoman Era 1831-1914, Vol. 2, Bayt Al-Hikma, Baghdad, 2012.

17- Jamil Musa al-Najjar, The Ottoman Administration in the Baghdad Vilayet 1869-1917, Madbouly Library, Cairo, 1991.

18- Muhammad Rida Al-Shabibi, On Al-Muntafiq, Vol. 5, (no. m.), 1911.

19- Muhammad Asfour Salman, Iraq during the Reign of Midhat Pasha 1286-1289 AH / 1869-1872 AD. Misr Mortada Foundation, Baghdad.

20- Imad Ahmed Al-Jawahiri, The Land Problem in Iraq 1914-1932, Publications of the- Ministry of Culture and Arts, Baghdad, 1978.

21- Suleiman Faiq, Tribes of Muntafiq, 1st ed., Arab Encyclopedia House, Beirut, 2003.

22- Shaker Hussein Damdoum Al-Shatri, Namiq Pasha and His Political and Military Role in the History of Modern Iraq (1851-1852) (1862-1868), A Documentary Study, Ur Printing and Publishing, 2018.

23- Shaker Mustafa Salim, Al-Jabaish: A Study in the Anthropology of Education in the Marshes of Iraq, 2nd ed., No. 2, Al-Ani Publishing, Baghdad, 1970.

24- Yaqoub Sarkis, Iraqi Studies in Geography, History, Archaeology, and Plans of Baghdad, Part Two, Baghdad, 1955.
25- Yaqub Sarkis, Iraqi Studies in Geography, History, and Archaeology, Part One, Baghdad, 1948.
Third: Translated Books:
1- Albertine Juwaida, Midhat Pasha and the Land Regime in Southern Iraq, translated by Amjad Hussein, Beirut, 2008.
2- J.J. Lorimer, Gazetteer of the Gulf, Historical Section, Vol. 4, translated by the Emir of Qatar Library, Doha, 1967.
3- Doreen Warner, Land and Poverty in the Middle East, translated by Hassan Ahmad Salman, Dar Al-Kitab Press, Cairo, 1950.
4- Sulayman Faiq, The True Story of the Muntafiq Tribes, translated by Abbas Al-Azzawi.
5- Stephen Hemsley Longrigg, Four Centuries of Modern Iraqi History, translated by Jaafar Al-Khayat, Baghdad, 1985.
Fourth: Arabic Newspapers and Magazines:
1- Al-Zawraa Newspaper, Issue 9, 2 Jumada al-Akhirah 1286 AH
2- Lughat al-Arab Magazine, Volume 6, 1911.
3- Youssef Yaqub Sarkis, "On Muntafiq," Lughat al-Arab Magazine, Vol. 1, 1911.
Fifth: Unpublished dissertations and theses:
1- Abdul Hakim Ajeel Abdul Razzaq Al-Saadoun, Al-Saadoun and Ottoman Politics 1869-1917, unpublished MA thesis, College of Arts, University of Basra, 1996.
2- Al-Iham Mahmoud Kazim Al-Jader, Basra: A Study of its Administrative, Economic, Social, and Political Conditions (1218-1286 AH / 1803-1869 AD), unpublished MA thesis, College of Education (Ibn Rushd), University of Baghdad, 1990.
3- Ahmed Hashoush Aliwi, "Souq Al-Shuyukh, the Capital of the Muntafiq Emirate 1761-1869: A Study of its Political, Economic, and Social Conditions," unpublished master's thesis, College of Arts, University of Dhi Qar, 2010.
4- Duaa Thamer Hassan, The Land Problem in Muntafiq District 1915–1958, Unpublished Master's Thesis, College of Arts, University of Dhi Qar, 2016.
5-Haider Shahid Jabr Al-Khafaji, Muntafiq District in the Late Ottoman Era 1869–1915: A Historical Study, Unpublished PhD Thesis, College of Education for the Humanities, University of Basra, 2019.
6- Haitham Abdul Khader Ma'arj, Suleiman Faiq, His Life and Historical Approach, Unpublished Master's Thesis, College of Education (Ibn Rushd), University of Baghdad, 2003.
7- Muhammad Asfour Salman, The Reform Movement in the Ottoman Empire and Its Impact on the Arab East 1839-1908, unpublished PhD thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2005.
8- Marwa Habib Hassan, "The Ottoman Administration in the Muntafiq Province 1869–1914," unpublished master's thesis, College of Education for the Humanities, Dhi Qar University, 2015.
9- Muslim Awad Muhalhal Al-Khazali, "The City of Nasiriyah from 1869–1921: A Historical Study," unpublished doctoral dissertation, College of Arts, Dhi Qar University, 2018.
10-Mu'ayyad Ahmad Khalaf Al-Fahd, Ottoman Policy Towards the Iraqi Tribes (1750-1869), unpublished MA thesis, College of Arts, University of Basra, 2002.

11- Shaker Hussein Damdum, Al-Shatra in the Late Ottoman Era 1881–1917: A Historical Study, unpublished MA thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2005.
12- Shaker Hussein Damdum, Ottoman Policy Towards Iraqi Tribes 1869–1914, unpublished PhD thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2012.
Published research:
1- Buthaina Abbas Al-Janabi, Ottoman Governance and Administration Systems in the Arab World, Journal of the College of Basic Education, Issue 71, 2011.
2- Jawad Redha Razouki Al-Sabaa, Successive Government Policies Towards Tribes and Their Impact on Iraqi Society (1869-1958), Journal of Historical Studies, Issue 45, Bayt Al-Hikma, Baghdad, 2017.